الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الخميس

3 **شعبان** 1439 –19 **إبريل** 2018

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	4
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	6

من وراء إلزام الطالبات بسلوكيات محل خلاف فقهي ومذهبي؟

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 3 شعبان 1439هـ - 19 إبريل 2018م
https://www.okaz.com.sa/article/16338852

علي الرباعي (الباحة @okaz_online)

أكد تربويون أن الدولة لم تلزم أي توجه أو قناعات اجتماعية بمذهب فقهي بذاته، خصوصاً في المسائل الخلافية. وقال عبدالمجيد الغامدي (تربوي :(لا يجب إقحام مؤسسات الدولة في خلاف فقهي يسع الجميع، مبدياً تحفظه على تبني بعض مدارس البنات آلية تقنية لتثبت قائدة مدرسة أو مرشدة أو معلمة انتصارها لتوجهها أو قناعاتها، مؤملاً ألا يدفع ظهور وكيلة وزير التعليم الدكتورة هيا العواد بوجه مكشوف إلى ارتكاب مخالفات شرعية ونظامية بذريعة الغيرة على الدين. ويرى عبدالله فدعق أن سؤال الحجاب لم يُثَر في ظروفنا الحالية إلا بعد أن خالط الناسُ الناس، وتأثَّروا ببعضهم البعض، مشيراً إلى أن استثناء الوجه من واجب التغطية ذكره جملة من العلماء، مبيناً أن تغطية الوجه من عدمها موضوع اجتهادي واختياري بحت، ويدور بين الوجوب والإباحة.

من جهتها، لفتت عضو جمعية حقوق الإنسان وعضو الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين الدكتورة سهيلة زين العابدين إلى أن غطاء الوجه حد من توسع مشاركة المرأة، وقنّن فرص عملها التي انحصرت في مجالات محددة جداً. وقالت: لا يوجد نص لتغطية الوجه، فلباس المرأة خاضع للعادات الاجتماعية والتقاليد الأسرية .وأضافت أن كشف الوجه ضرورة ملحة في حالة البيع والشراء إذا ثبت أن البضاعة مغشوشة، فكيف أستطيع إثبات حقي، وهناك الكثير من الأدلة التي تدلل على أن تغطية الوجه غير واجبة على المرأة، ولبس النقاب غير واجب، ومحرم ارتداؤه وهي محرمة في الحج. وعبرت عن أسفها الشديد أن يخضع البعض النصوص القرآنية والأحاديث النبوية لموروث فكري وثقافي طبقاً للعادات والتقاليد والأعراف التي توارثوها، وعادات وتقاليد جاهلية لا تمت للإسلام بصلة، وبعضهم يستند إلى أحاديث موضوعة، بالرغم من تعارضها مع نصوص قرآنية، مبينة أن تغطية الوجه يعني إقصاء المرأة عن المشاركة في الحياة العامة والكثير من الأعمال والمواقع القيادية في الدولة.

أمير الشمالية يوجه بسرعة افتتاح فرع لهيئة حقوق الإنسان بالمنطقة

استقبل العيبان وعدداً من أعضاء مجلس الهيئة والمختصين فيها

المصدر: جريدة سبق الخميس 3 شعبان 1439هـ - 19 إبريل 2018م
https://sabq.org/ft3kYc

استقبل أمير منطقة الحدود الشمالية الأمير فيصل بن خالد بن سلطان بن عبدالعزيز اليوم، رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان وعدداً من أعضاء مجلس الهيئة والمختصين فيها.

وجرى خلال الاستقبال بحث التعاون بين الهيئة وإمارة منطقة الحدود الشمالية، حيث أكد أمير المنطقة أن المملكة حريصة كل الحرص بكفالة حقوق الإنسان وفق أحكام الشريعة الإسلامية المطهرة والأنظمة المستمدة منها، منوهة بدور رؤية المملكة 2030 في تعزيز حقوق الإنسان.

ووجه أمير المنطقة بتسخير الإمكانات لافتتاح فرع لهيئة حقوق الإنسان في منطقة الحدود الشمالية لنشر ثقافة حقوق الإنسان، وإرساء الحقوق والواجبات وتعزيز معاني العدالة والنزاهة وللإسهام في تأصيل الحقوق وتعزيزها وحمايتها، مشدداً على ضرورة تعاون الجهات كافة مع الهيئة لتستطيع أن تؤدي دورها النبيل على أكمل وجه.

إثر ذلك قدم الدكتور العيبان خلال الاستقبال إيجازاً عن الهيئة ومهام مجلسها وآليات عملها والدور الذي تقوم به من أجل نشر ثقافة حقوق الإنسان وضمان تطبيقها في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية.

وأكد العيبان الدعم الذي تلقاه الهيئة من القيادة الرشيدة لتنفيذ مهامها والقيام بالواجبات المناطة بها من أجل حماية وتعزيز حقوق الإنسان، موضحاً عمل الهيئة على افتتاح فرع لها بمنطقة الحدود الشمالية ليسهم في خدمة المواطن والمقيم.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

الحياة
AL HAYAT

20قراراً عدلياً تعزز حقوق المرأة خلال عام

المصدر: جريدة الحياة الخميس 3 شعبان 1439هـ - 19 إبريل 2018م
http://www.alhayat.com/Articles/28920912

عززت وزارة العدل من حقوق المرأة، عبر 20 قراراً عدلياً خلال العام الأخير، شملت جميع نواحي التعاملات القضائية.
ووجه وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ الدكتور وليد الصمعاني مأذوني الأنكحة بتسليم الزوجة نسخة من عقد النكاح، وأن يقوم المأذون قبل ضبطه لعقد النكاح، بأخذ موافقة المرأة وفق الوجه الشرعي وسماع ذلك بنفسه لفظياً.
وزادت فرص عمل المرأة في وزارة العدل، بعد أن أعلنت الوزارة للمرة الأولى في تاريخها عن فتح مجال العمل للمرأة في مجالات وظيفية عدة بمسمى (باحثة اجتماعية، وباحثة شرعية، وباحثة قانونية، ومساعدة إدارية، ومطورة برامج أولى)، مشيرة إلى أنها حرصت على فتح باب التوظيف للمرأة السعودية لما لها من أهمية بالغة في تسهيل تقديم الخدمة للمستفيدات في خمسة مجالات عمل.
وللمرة الأولى، منحت المرأة بعض صلاحيات مهام كتابات العدل، بعد توجيه الصمعاني بمنحها رخصة التوثيق، اذ يعد القرار خطوة نحو تمكين النساء من ممارسة أعمالهن مساواة بزملائهن من جانب، ومن جانب آخر المساهمة في خدمة الفئات المعنية الذين يرغبون في إصدار الوكالات وتوثيق العقود عن طريق النساء. ومن ضمن القرارات والتطورات التي تهم المرأة، منح عدد كبير من المحاميات رخصاً، اذ بلغ عددهن حتى الآن نحو 244 محامية، كما أطلق وزير العدل دبلوم المحاماة الذي يستمر 3 سنوات وينتهي بمنح المتدرب أو المتدربة رخصة مزاولة مهنة المحاماة.
ووافق مجلس الوزراء السعودي على تنظيم صندوق النفقة للمطلقات والأبناء، من أبرز مهامه: ضمان صرف النفقة للمستفيدين دون تأخير، وصرف النفقة المؤقتة للمستفيد المستحق قبل صدور الحكم بصرفها، إلى جانب صرف النفقة لمن صدر له حكم قضائي باستحقاقها ولم ينفذ لغير عذر الإعسار.
وأقرت وزارة العدل مبادرة توفير مراكز تنفيذ أحكام الحضانة والرؤية والزيارة بالتعاون مع القطاع الثالث غير الربحي، بديلاً عن مراكز الشرطة لتوفير بيئة نموذجية يسودها الجو الأسري والأمني والصحي والترفيهي. وساند الأم الحاضنة اتخاذ قرار تمكين المرأة من دخول الدوائر القضائية من دون حاجتها إلى ولي، وذلك بالتعرّف والتحقّق من هويتها عبر نظام البصمة بالتعاون مع مركز المعلومات الوطني.
ومنحت المرأة حق الولاية على المحضون، ما يسهل عليها مراجعة الأحوال المدنية والجوازات والسفارات وإدارات التعليم وغيرها من الجهات.
وحسم المجلس الأعلى للقضاء أحقية الأم بإثبات حضانة أبنائها من دون حاجتها إلى رفع دعوى قضائية في محاكم الأحوال الشخصية، في الحالات التي يثبت عدم وجود خصومة أو نزاع بينها وبين والد المحضونين. ودعمت التعديلات الأخيرة على لائحة التنفيذ التي أقرها وزير العدل، حق الحضانة للأم بشكل غير مسبوق، إذ نصت على أن يكون تنفيذ قضايا الحضانة أو الزيارة، في بلد الحضانة أو الزيارة المنصوص عليه في السند التنفيذي، وأن يكون تنفيذ الأحكام الصادرة بالنفقة مباشرةً من دون إجراءات المادة رقم 34 من نظام التنفيذ، وهذا فيما يتعلّق بأحكام التنفيذ فقط، إضافةً إلى تنفيذ الأحكام والقرارات الصادرة وفقاً لأحكام القضاء المستعجل، برؤية صغير أو تسليمه لحاضنته مباشرةً من دون إجراء مقتضى المادة الـ 34، كما قدمت نفقة المرأة على الديون الثانية للرجل لضمان العيش الكريم للمرأة وأولادها. ومن القرارات التي عززت حقوق المرأة، تفعيل مكاتب المصالحة، التي ساعدت الأسر بشكل عام على حلّ كل القضايا بشكل ودي بين الطرفين، وخصوصاً فيما يتعلّق بالحضانة للمرأة.
وأدرجت وزارة العدل دعم المرأة في معرفة حقوقها الشرعية والقانونية، ضمن مبادرة »إبراز مميزات القضاء السعودي ونشر الثقافة العدلية«، وشرعت في تنفيذ مجموعة من معارض الثقافة العدلية في مناطق المملكة، لتوعية المرأة بحقوقها، أخرها أقيم في جامعة الأميرة نورة في الرياض.
ووجه الصمعاني بأن يكون إثبات استحقاق أسرة المتغيب أو المفقود والأسرة المهجورة أو المعلقة لمعاش الضمان الاجتماعي بإقرار اثنين على الأقل من الأقارب بصحة حالة المتقدم بطلب معاش الضمان الاجتماعي وفق نماذج

وإجراءات تضعها وزارة العمل والتنمية الاجتماعية دون الحاجة لتصديقها من المحاكم أو مطالبة مستفيدي الضمان الاجتماعي بأي من صكوك إثبات الحالة الاجتماعية.
ومنحت اللائحة التنفيذية لنظام التنفيذ في قضايا النفقة الأولوية في الحجز على راتب الزوج للمرأة الصادر بحقها حكم نفقة. وقدمت مكاتب الخدمة التوعوية والاستشارية في محاكم الأحوال الشخصية في 5 مدن، ما يزيد على 42 ألف خدمة للمستفيدات؛ من خلال عقود الشراكة بين الوزارة والقطاع الثالث (غير الربحي)؛ وذلك خلال العام الماضي 1438هـ.
وأقر وزير العدل، ما انتهت إليه دراسة أجراها المجلس عن إمكان تزويج من لا ولي لها أو من عضلها أولياؤها خارج أوقات الدوام الرسمي، كما تم تجريم العضل ومنع إجبار المرأة على من لا تريده في النكاح.

«الأغلبية» تسقط توصية تطالب «التقاعد» بالمساواة بين المشتركين في المعاشات

المصدر: جريدة الحياة الخميس 3 شعبان 1439هـ - 19 إبريل 2018م
http://www.alhayat.com/Articles/28920910

أسقط تصويت لأغلبية أعضاء مجلس الشورى أمس (الأربعاء) توصية تطالب المؤسسة العامة للتقاعد بالإسراع في اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق المساواة بين جميع المشتركين في جميع ما يتعلق بالمعاشات والفوائد والحصص لهم وأسرهم من راتب التقاعد بعد وفاتهم، أسوة بالمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.
وبررت لجنة الإدارة والموارد البشرية في مجلس الشورى عدم قبول التوصية التي تقدم بها كل من الدكتورة إقبال درندري والدكتور فيصل آل فاضل، لكون المؤسسة العامة للتقاعد سبق وأن رفعت مشروعي النظامين (التقاعد المدني، والتقاعد العسكري) تتضمن تعديلات تحقق التقارب المطلوب بين النظامين.
ورأى رئيس اللجنة أن المساواة بين المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والمؤسسة العامة للتقاعد، متحققة بين جميع المستفيدين »بحيث يوزع المعاش بينهم بالتساوي، وهو ما ينص عليه كل من نظامي التقاعد المدني والتقاعد العسكري.«
وأضاف أن المساواة قد لا تكون بالضرورة في صالح المستفيدين، إدراكاً منها أن هناك فروقات بين النظامين «إذ إن هناك مزايا تتوافر للمستفيدين في نظام التقاعد، ولا تتوافر لدى المستفيدين في نظام التأمينات.«
وخلال الجلسة لم تنل توصية ثانية، قدمها كل من الدكتور سلطان آل فارح والدكتورة سلطانة البديوي، وتنص على «أهمية درس تعديل المخصص التقاعدي لمن يتوفى من المدنيين أسوة بالعسكريين»، موافقة المجلس.
وردت لجنة الإدارة والموارد البشرية بالقول إنها ترى أن من أهم المبادئ الأساسية للأنظمة التقاعدية والتأمينية مبدأ التوازن بين الاشتراكات المستقطعة والمنافع المقررة، مشيرة إلى أن العسكريين يقتطع منهم 22في المئة، بينما يستقطع من المدنيين 18 في المئة.
وأوضح رئيس اللجنة: «كون النظام يستقطع النسبة الأكبر على العسكريين، فمن باب أولى أن يحصلوا على منافع أكبر»، مشيراً إلى ما يتعرض له العسكريون من مخاطر بحكم عملهم، «كما أن أحكام استحقاقات المستفيدين المقررة بعد وفاة الموظف المدني والعسكري متماثلة، ما عدا حكم واحد، وهو الخاص بتخصيص المعاش الأول، لأول مرة بحيث يخصص كامل معاش المستفيدين في النظام العسكري، حتى لو كان مستفيداً واحداً، بينما يشترط النظام المدني ألا يقل العدد عن ثلاثة أشخاص وقت تخصيص المعاش.«
وفي موضوع آخر، تساءل عضو مجلس شورى عن أسباب انخفاض تحصيل الزكاة في عام التقرير السنوي للهيئة العامة للزكاة والدخل للعام المالي 1437/ 1438هـ عن العام الذي سبقه.
وطالب عضو آخر خلال مناقشة التقرير السنوي للهيئة العامة للزكاة والدخل، بأن لا تمنح الهيئة رقماً ضريبياً لمنافذ البيع إلا بعد التأكد من وجود نظام محاسبي محكم.
ودعت إحدى عضوات المجلس إلى إنشاء معهد تدريبي متخصص في مجال الضرائب وتحصيل الزكاة، فيما اقترح آخر إيجاد حساب بنكي للأموال الباطنة لتحويل زكاة أموالهم لهيئة الزكاة والدخل.

ورأى عضو خلال الجلسة أنه يتعين على هيئة الزكاة والدخل أن تقوم بدراسة شاملة وتقديرية لجميع الأموال المستحقة للزكاة سواء أكانت على الشركات أم الأفراد، في حين دعا عضو آخر هيئة الزكاة والدخل إلى بحث إمكان فرض الضريبة على بعض الشركات التي تعمل في السوق السعودية من خلال شبكة الإنترنت.
واقترح عضو أن تبادر الهيئة بتخصيص حساب لأصحاب الأموال الباطنة (الأرصدة البنكية، الأوراق النقدية، الذهب والفضة) لإيداع زكواتهم في هذا الحساب طوعياً وليس إلزامياً.
وطالبت اللجنة المالية في مجلس الشورى في توصياتها التي تقدمت بها إلى المجلس، الهيئة العامة للزكاة والدخل بالتواصل مع الجهات المختصة، للإسراع في تشكيل اللجنة الشرعية، لاستكمال الإجراءات النظامية لصدور نظام جباية الزكاة.
ودعت الهيئة إلى استكمال إجراءات شغل وظائفها لمقابلة متطلبات تنفيذ جباية الزكاة ونظام ضريبة القيمة المضافة، وبما يتناسب مع الأنظمة والتعليمات ذات العلاقة، إضافة إلى تفعيل عمل اللجان الداخلية لتسوية الخلافات المتأخرة بين الهيئة والمكلفين، وذلك قبل تقدمهم رسمياً باعتراضاتهم إلى لجان الاعتراض الابتدائية.
وطالبت اللجنة في توصياتها الهيئة بتضمين تقريرها المقبل الهيكل التنظيمي الجديد، وبما يتوافق مع التغيرات الهيكلية والتنظيمية الجديدة فيها وقواعد الحوكمة في القطاع العام، وتطوير أنظمة الحاسب الآلي بما يتوافق مع المستجدات في أعمال الهيئة وبما يحقق رضا المتعاملين معها.
ومنح المجلس اللجنة عقب المناقشة مزيداً من الوقت لدرس ما طرحه الأعضاء من آراء ومقترحات، والعودة بوجهة نظرها إلى المجلس في جلسة مقبلة.
إلى ذلك، وافق مجلس الشورى خلال جلسته أمس، على مشروع نظام العمل التطوعي.
ويتكون مشروع النظام من 18 مادة، ويهدف إلى تنظيم العمل التطوعي وتطويره، ونشر ثقافة العمل التطوعي، وتفعيلها بين أفراد المجتمع ومؤسساته، وكذلك تنظيم العلاقة بين أطراف العمل التطوعي وتحديد حقوقهم وواجباتهم.
ويهدف مشروع النظام أيضاً إلى تعزيز قيم الانتماء الوطني والعمل الإنساني والاجتماعي والمسؤولية الاجتماعية لدى أفراد المجتمع ومؤسساته، وتنمية قدرات المتطوعين وتوجههـا نحو الأولويات الوطنية.
تكوين «لجنة» لتعديل نظام حماية الطفل
قرر مجلس الشورى تكوين لجنة خاصة لدرس مقترح تعديل وإضافة مواد جديدة لنظام حماية الطفل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/14) وتاريخ 3/ 2/ 1436هـ، المقدم استناداً إلى المادة (23) من نظام المجلس من عدد من أعضاء المجلس .واتخذ المجلس قراره بعد أن ناقش تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بشأن مقترح التعديل الذي تلاه عضو اللجنة اللواء علي السبهان. وأيد عدد من الأعضاء خلال مداخلاتهم على مقترح التعديل أهمية دراسة المقترح معارضين ما ذهبت إليه اللجنة في توصيتها. وكان مجلس الشورى صادق خلال الجلسة على النظام الأساسي للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي بعد أن استمع إلى تقرير لجنة المياه والزراعة والبيئة بشأن موضوع المصادقة.
ويهدف النظام الأساسي للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي إلى تعزيز الأمن الغذائي والتنمية الريفية والزراعية المستدامة، وتبادل أفضل الممارسات والخبرات، وتعزيز الاستثمار ونقل التكنولوجيا المناسبة.
»الشورى» يطالب هيئة الرقابة والتحقيق بتفصيل العقوبات التأديبية لموظفي الدولة
طالب مجلس الشورى هيئة الرقابة والتحقيق بالتنسيق مع المركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة لوضع مؤشرات قياس أداء أنشطة ومخرجات الهيئة، بالاسترشاد بمرجعيات عالمية متخصصة، إضافة إلى التوسع في توظيف المؤهلات من النساء في مجال التحقيق الإداري والرقابة.
وألزم المجلس في قراره خلال جلسة أمس)الأربعاء) الهيئة بتضمين التقارير المقبلة بياناً مفصلاً ومصنفاً بالعقوبات التأديبية الصادرة من الجهات الحكومية أو من الدوائر التأديبية بديوان المظالم على موظفي الدولة حسب الجهة الحكومية، ونوع المخالفة، ومرتبة الموظف، وجهة إصدار العقوبة. ودعا الهيئة إلى تضمين تقريرها المقبل ما أنجزته من خطتها الاستراتيجية مع بيان مؤشرات الأداء الرئيسة، إضافة إلى وضع دليل استرشادي للحوكمة تتبعه الأجهزة والهيئات الحكومية المشمولة برقابة الهيئة.
وطالب المجلس الهيئة بالتوسع في التواصل مع المواطنين والشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني فيما يتعلق باختصاصها. وفي موضوع آخر، وافق مجلس الشورى خلال جلسة أمس، على مشروع نظام الرهن التجاري، المعاد إلى المجلس عملاً بالمادة (17) من نظامه تجاه التباين بين المجلس والحكومة بحضور وزير الدولة عضو مجلس الوزراء لشؤون مجلس الشورى الدكتور محمد أبو ساق.

واتخذ المجلس قراره بعد أن استمع إلى تقرير لجنة الاقتصاد والطاقة، بشأن إعادة مشروع النظام، الذي تلاه رئيس اللجنة عبدالرحمن الراشد. ووافق المجلس في قرار آخر على تعديل بعض مواد نظام استيراد المواد الكيميائية وإدارتها الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/38) بتاريخ 16/ 14276 /هـ، وذلك بعد أن استمع إلى وجهة نظر لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم التي أبدوها تجاه تعديل بعض مواد النظام في جلسة سابقة تلاها رئيس اللجنة عبدالرحمن الراشد.

«الشورى» يطالب هيئة الرقابة بقياس أداء الأجهزة الحكومية والتوسع في توظيف المؤهلات في مجال التحقيق الإداري والرقابة

المصدر: جريدة المدينة الخميس 3 شعبان 1439هـ - 19 إبريل 2018م
http://www.al-madina.com/article/570280

جابر المالكي

طالب مجلس الشورى هيئة الرقابة والتحقيق بالتنسيق مع المركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة لوضع مؤشرات قياس أداء أنشطة ومخرجات الهيئة، بالاسترشاد بمرجعيات عالمية متخصصة، والتوسع في توظيف المؤهلات في مجال التحقيق الإداري والرقابة.

جاء ذلك خلال استماع المجلس إلى وجهة نظر لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم التي أبدوها تجاه التقرير السنوي لهيئة الرقابة والتحقيق للعام المالي 1438/1437هـ.

وطالب المجلس في قراره الهيئة بتضمين التقارير القادمة بيانا مفصلا ومصنفا بالعقوبات التأديبية الصادرة من الجهات الحكومية أو من الدوائر التأديبية بديوان المظالم على موظفي الدولة حسب الجهة الحكومية، ونوع المخالفة، ومرتبة الموظف، وجهة إصدار العقوبة.

كما طالب المجلس الهيئة بتضمين تقريرها القادم ما أنجزته من خطتها الاستراتيجية مع بيان مؤشرات الأداء الرئيسة.

ودعا المجلس هيئة الرقابة والتحقيق إلى وضع دليل استرشادي للحوكمة تتبعه الأجهزة والهيئات الحكومية المشمولة برقابة الهيئة.كما دعا المجلس الهيئة إلى التوسع في التواصل مع المواطنين والشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني فيما يتعلق باختصاصها.

وفي موضع آخر اتخذ المجلس قرارا بعد أن استمع إلى وجهة نظر لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم التي أبدوها تجاه مشروع النظام، في جلسة سابقة.

ويتكون مشروع النظام من ثماني عشرة مادة، ويهدف إلى تنظيم العمل التطوعي وتطويره، ونشر ثقافة العمل التطوعي، وتفعيلها بين أفراد المجتمع ومؤسساته، وكذلك تنظيم العلاقة بين أطراف العمل التطوعي وتحديد حقوقهم وواجباتهم.

كما يهدف مشروع النظام إلى تعزيز قيم الانتماء الوطني والعمل الإنساني والاجتماعي والمسؤولية الاجتماعية لدى أفراد المجتمع ومؤسساته، وتنمية قدرات المتطوعين وتوجهها نحو الأولويات الوطنية.

وافق مجلس الشورى على مشروع نظام الرهن التجاري، المعاد إلى المجلس عملا بالمادة (17) من نظامه تجاه التباين بين المجلس والحكومة بحضور وزير الدولة عضو مجلس الوزراء لشؤون مجلس الشورى الدكتور محمد بن فيصل أبو ساق. واتخذ المجلس قراره بعد أن استمع إلى تقرير لجنة الاقتصاد والطاقة، بشأن إعادة مشروع النظام.

استكمل المجلس مناقشة التوصيات الإضافية التي تقدم بها عدد من أعضاء المجلس على وجهة نظر لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن التقرير السنوي للمؤسسة العامة للتقاعد للعام المالي 1438/1437هـ، أثناء طرحها في الجلسة العادية الثانية والثلاثين أمس. وأشار إلى أن توصية إضافية تقدم بها إلى المجلس كل من الدكتورة إقبال درندري والدكتور فيصل آل فاضل لم تنل الأغلبية والتي نصت على: (على المؤسسة العامة للتقاعد الإسراع باتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق المساواة بين جميع المشتركين في جميع ما يتعلق بالمعاشات والفوائد والحصص لهم وأسرهم من راتب التقاعد بعد وفاتهم، أسوة بالمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية). وبررت اللجنة عدم قبولها بالتوصية نظرا لكون المؤسسة العامة للتقاعد سبق وأن رفعت مشروعي النظامين (للتقاعد المدني، والتقاعد العسكري) تتضمن تعديلات تحقق التقارب المطلوب بين النظامين.

رفض قبول توصية بمساواة جميع مشتركي المعاشات

ناقش المجلس تقرير اللجنة المالية بشأن التقرير السنوي للهيئة العامة للزكاة والدخل للعام المالي 1438/1437هـ تلاه رئيس اللجنة معالي الأستاذ أسامة الربيعة.

وطالبت اللجنة في توصياتها التي تقدمت بها إلى المجلس الهيئة العامة للزكاة والدخل بالتواصل مع الجهات المختصة للإسراع في تشكيل اللجنة الشرعية لاستكمال الإجراءات النظامية لصدور نظام جباية الزكاة.

كما طالبت اللجنة الهيئة باستكمال إجراءات شغل وظائفها لمقابلة متطلبات تنفيذ جباية الزكاة ونظام ضريبة القيمة المضافة وبما يتناسب مع الأنظمة والتعليمات ذات العلاقة.

ودعت اللجنة الهيئة إلى تفعيل عمل اللجان الداخلية لتسوية الخلافات المتأخرة بين الهيئة والمكلفين، وذلك قبل قيامهم بالتقدم رسميا باعتراضاتهم إلى لجان الاعتراض الابتدائية.

التحقيق في ضرب طالبين بمدرسة في أبها

المصدر: جريدة الوطن الخميس 3 شعبان 1439هـ - 19 إبريل 2018م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=335418&CategoryID=5

أبها: سلمان آل مقرح 2018-04-19 1:07 AM

تحقق الجهات المختصة في أبها في واقعة ضرب طالبين في إحدى مدارس أبها الابتدائية من مدير المدرسة، لأنهما يمزحان مع زميلين لهما، وذلك بعد تقدُّم ولي أمر الطالبين بشكوى للشرطة، مطالبا بإظهار الحقيقة، ورد اعتبار ابنيه.

المدير يضرب طالبين

قال فيصل عسيري «ولي أمر الطالبين» لـ«الوطن»، أمس، إن«المشكلة بدأت عندما قام مدير مدرسة ابتدائية بأبها، بضرب ابنَيّ اللذين يدرسان في الصف السادس والخامس بالمدرسة، في نهاية دوام أول من أمس، لأنهما قاما بالمزح واللعب مع اثنين آخرين من زملائهما، ولا نعلم لماذا تدخل مدير المدرسة وضرب ابنَيّ ضربا قاسيا دون حق، وكيف غاب الأسلوب التربوي عنه، خصوصا أنه قام بضربهما بعدة كفوف على خدودهما، مما جعلهما يدخلان في حالة بكاء شديدة، عندما وصلت إليهما، وعلى الفور توجهت بهما إلى مستشفى عسير المركزي، وأُجريت لهما الفحوص اللازمة، وبعدما تقدمت إلى الشرطة بشكوى تم استخراج التقرير الطبي لهما»، متمنيا تحويل القضية إلى الجهات المختصة لاستكمال التحقيقات، وأخذ حق أولاده من خلال الجهات الشرعية.

المدرسة ترفض التحقيق

أوضح ولي أمر الطالبين أنه توجّه أمس إلى المدرسة واستقبله المرشد الطلابي، وقال له إنه سيتم التحقق من كاميرات المدرسة حول ذلك، إلا أن مدير المدرسة رفض فتح الكاميرات أو استقباله.

وقال «صدمت عندما لم أجد منهم حلّا أو اعتذار، رغم الحالة النفسية الصعبة التي يمر بها ابناي، خصوصا أن زملاءهما الصغار يحاولون معرفة التفاصيل منهما في ظل صمت المدرسة»، مطالبا إدارة التعليم بتكوين لجنة لمعرفة تفاصيل القضية وأسبابها، وإعطاء كل ذي حق حقة.

التعليم تحقق

أظهر التقرير الطبي الصادر عن مستشفى عسير المركزي، والذي حصلت «الوطن» على نسخة منه، أن «الضرب من طرف آخر، وبعد إجراء الفحوص الأولية تبين وجود احمرار على خدي الطالبين، ولا توجد أي إصابات أو كسور، وخرجا، ولا يحتاجان إلى مدة شفاء ما لم تحدث مضاعفات.«

قال المتحدث الرسمي لتعليم عسير محمد الفيفي، في رده على استفسار «الوطن»، إنه «سيتم التحقيق في الموضوع، واتخاذ ما يلزم وفق الأنظمة والتعليمات».

القمة العربية والحق الفلسطيني

المصدر: جريدة اليوم الخميس 3 شعبان 1439هـ - 19 إبريل 2018م *
http://www.alyaum.com/article/4239900

محمد الحرز

انتهت أعمال القمة العربية التاسعة والعشرين التي أقيمت بمركز الملك عبدالعزيز (إثراء) في مدينة الظهران برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله- كي تؤكد في بيانها الختامي على الثوابت الراسخة للموقف العربي من القضية الفلسطينية، وتعطي مؤشرًا على أنها القضية الأولى للعرب مهما تباعدت المواقف السياسية بين دوله في هذا الشأن أو ذاك، ومهما كانت أوضاعه متردية بحيث تحول دون اتفاق على أي قضية معينة ولو كانت صغيرة، ناهيك عن قضية معقدة كالقضية الفلسطينية. لكن مؤشر البوصلة عاد إلى وضعه الطبيعي، بفضل الجهود الكبيرة التي قادتها المملكة وما زالت في ترسيخ هذا الحق منذ مبادرة بيروت للسلام التي أطلقها الملك عبدالله بن عبدالعزيز -رحمه الله- يوم كان وليا للعهد في مؤتمر قمة جامعة الدول العربية التي عقدت في بيروت في مارس 2002، وقد حظيت هذه المبادرة بإجماع عربي خلال القمة، وبفضل الدعم المستمر للشعب الفلسطيني اقتصاديًا وإعلاميًا واجتماعيًا ليس على مستوى الدولة فقط وإنما على مستوى جميع فئات المجتمع السعودي التي لا تنظر إلى ذلك بوصفه منة أو تفضلًا، ولكن باعتباره حقًا أصيلًا من حقوق العرب لا يمكن التفريط فيه مهما كانت الضغوط. وقد كانت كلمة خادم الحرمين الشريفين في افتتاحية القمة أكبر معبر عما نقول، كذلك إطلاق تسمية القدس على القمة والتبرع للأوقاف الإسلامية في القدس بـ(150 (مليون دولار و(50) مليونًا لمنظمة الأونروا التي تعنى بشأن اللاجئين الفلسطينيين وتدعمهم، وأيضا رفع الدعم الشهري للسلطة الفلسطينية من (7 (ملايين ونصف إلى (20) مليونًا، وتقديم (70) مليونًا تنفيذًا لقرار قمة عمان لدعم صناديق القدس والمسجد الأقصى، جميعها معبرة بما لا يدع مجالًا للشك عن رسوخ الموقف السعودي من القضية الفلسطينية. لكن ما الذي يدعونا إلى تأكيد هذا الموقف رغم وضوحه البارز؟ هو أولًا وأخيرًا التدخلات الإيرانية في شؤون الدول العربية التي لم تجلب سوى الدمار والخراب على المنطقة .وحينما يؤكد البيان الختامي في أكثر من فقرة على خطورة التدخلات الإيرانية في الشأن العربي ودعمها للحوثيين وللميليشيات التابعة لها، والنتائج الكارثية على العرب من جراء مثل هذا التدخل، لهو موقف صريح لا مهادنة فيه ضد كل ما يمس أمن واستقرار المملكة؛ لأن الأمر هنا لا يتعلق بموقف سياسي تفرضه السعودية بقوتها المالية كما يدعي البعض أو ما تروجه الأبواق الإعلامية المعادية للوطن. لكن الأمر يتعلق أولًا وأخيرًا بالثقل السياسي والاقتصادي والمكانة الدينية التي تحظى بها المملكة في العالم، مما يجعل أمنها واستقرارها وثيق الصلة باستقرار وأمن المنطقة ومن ثم العالم بأسره .هذه عوامل فرضها التاريخ ورسختها الجغرافيا ولا منة لأحد على المملكة في ذلك لا سيما وأن فورة الإصلاح الاجتماعي والسياسي والاقتصادي التي يقودها ولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان تحت مظلة رؤية 2030 لا يمكن أن تجري بهذه السرعة في أي بلد آخر إذا لم تتوفر لها مثل تلك العوامل، وهذا سر عظمة السعودية.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

كيف نعزز وجود المرأة في قطاع التكنولوجيا؟

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 3 شعبان 1439هـ - 19 إبريل 2018م
http://www.aleqt.com/2018/04/19/article_1372116.html

نادية الشهراني

وجود قدوة والتأكيد على إمكانية بناء مسيرة مهنية ناجحة، عاملان يؤثران في قرارات المرأة المتعلقة بحياتها المهنية.
ما العوامل التي تؤثر في قراراتك المتعلقة باختيار مهنة معينة؟ غالبا ما يجيب الأشخاص عن هذا السؤال بإجابات مثل: أحببت هذا العمل، أو هناك أشياء ألهمتني للقيام بذلك، أو لأن الراتب جيد. في معظم الحالات، توجد إجابة لا يتم التصريح بها عادة: في اعتقادي يعد فرصة جيدة للنجاح في مسيرتي المهنية.
بحسب نموذج "روي"، يختار الأشخاص مهنتهم بناء على قرار عقلاني. فهم يحاولون زيادة دخلهم، والأخذ بعين الاعتبار مهاراتهم وما يقابلها في مختلف القطاعات. يتمحور الأمر حول تحسن وضعهم: يختار الأشخاص ما يعتقدون أنه فرصة للحصول على مزايا تنافسية أكبر.
أما بالنسبة للمرأة، فإن التصور المسبق بكونها غير مرحب بها في قطاعات معينة، قد يؤثر في قرارها بقبول عمل معين.
فإذا ما نظرنا إلى مهنة البرمجة في بيرو، حيث تمثل النساء 7 في المائة من القوة العاملة، هل يعزى قلة نسبة تمثيل المرأة إلى تفضيلاتها الشخصية المتعلقة بالعمل، أو بسبب القوالب النمطية والأعراف الاجتماعية التي لا تشجع المرأة على اختيار هذا القطاع؟ هل تستطيع المرأة ببساطة تجنب مهنة معينة لاعتقادها بعدم وجود فرصة للتطور؟
لاحظنا خلال تجربتين ميدانيتين في أمريكا اللاتينية، أن الإعلانات التي تضمنت أمثلة على نساء يقتدى بهن، وصححت المفاهيم الخاطئة حول قدرة المرأة على ممارسة مهنة في قطاع التكنولوجيا، قد أسهمت إلى حد كبير في زيادة عدد المتقدمات إلى برنامج تدريبي للبرمجيات.
تصحيح المفاهيم
دخلنا في شراكة مع منظمة غير ربحية تهدف إلى مساعدة الشابات من ذوات الدخل المحدود على أن يصبحوا مبرمجين من خلال برنامج تدريبي مكثف مدته خمسة أشهر. تهتم هذه المنظمة الدولية بزيادة عدد الشابات المهتمات بهذا المجال.
أنشأنا في التجربة الأولى التي أجريناها في بيرو، نسختين من صفحة الويب الخاصة بتسجيل البرنامج. تضم كلاهما معلومات أساسية حول برنامج التدريب إضافة إلى نموذج الطلب. أضفنا في إحدى النسختين رسالة من شأنها تصحيح التصورات المسبقة حول دور المرأة في قطاع التكنولوجيا. تحتوي هذه الرسالة القصيرة على ثلاثة عناصر أساسية:
التأكيد على قدرة المرأة على النجاح في قطاع التكنولوجيا.
التشديد على أن التدريب يتيح الوصول إلى شبكة من السيدات في هذا القطاع.
مشاركة خبرات شابة تخرجت حديثا (قدوة).
على الرغم من إيماننا بأن ذلك سيكون له تأثير، إلا أن النتيجة كانت مبهرة. أسهمت رسالة التطمين في مضاعفة عدد المتقدمات: 15 في المائة من السيدات اللواتي اطلعن على الرسالة تقدمن إلى البرنامج، مقابل 7 في المائة فقط ممن تصفحن صفحة الويب الأخرى.
إضافة إلى ذلك، وجدنا عند مقارنة أول 50 شخصا متقدما في كلتا المجموعتين، أن المشتركات اللواتي تصفحن الرسالة حصلن على درجات أعلى في اختبار القدرات المعرفية والتقنية التي تقام خلال عملية الاختيار.
ما الدافع؟
أجرينا لاحقا تجربة ميدانية ثانية، وقع خيارنا هذه المرة على المكسيك لمعرفة أي من العناصر الثلاثة التي تتضمنتها الرسالة لاقت صدى أكبر عند المشتركات. وللقيام بذلك أنشأنا أربع نسخ من صفحة الويب الخاصة بالتسجيل. تضمنت الصفحة الأساسية العناصر الثلاثة، ومن ثم تجاهلنا في النسخ الثلاث الأخرى أحد هذه العناصر: لم تتطرق إحدى النسخ

إلى قدرة المرأة على النجاح في قطاع التكنولوجيا. وأخرى تجاهلت إمكانية الوصول إلى شبكة السيدات في هذا القطاع، والأخيرة لم تعط مثالا عن قدوة يحتذى بها.
توصلنا بالاستناد إلى التجربة الثانية إلى أن الجزأين المتعلقين بوجود قدوة يحتذى بها، والتأكيد على قدرة المرأة على النجاح في هذا القطاع، كان لهما الدور الأكبر. حيث أسهم غياب أحد هذين العنصرين في تخفيض عدد المتقدمات بنسبة 23 و18 في المائة على التوالي، مقارنة بالمتقدمات من صفحة الويب الأساسية التي تحتوي على العناصر الثلاثة "غياب العنصر الثالث المتعلق بإمكانية الوصول لشبكة الأقران في هذا القطاع، لم يكن له تأثير يذكر."
المساواة بين الجنسين
أصبح من المعلوم أن المرأة تتقاضى 79 سنتا من الدولار مقارنة بالرجل. ولا ننكر أن السيدات اللواتي يعملن بدوام كامل على مدار العام، يتقاضين رواتب أقل من نظرائهن من الرجال. لكن لا نستطيع أن نعزو هذه الفجوة بشكل كلي إلى التمييز على أساس الجنس. يعكس ذلك إلى حد كبير حقيقة مفادها أن المرأة تنزع للعمل في قطاعات تعطي أجورا أقل وتهيمن عليها الإناث.
على الرغم من كونه ليس حلا "وهو غير متاح"، قد يكون دفع المرأة نحو مهن ذات أجر أعلى أحد الحلول البديلة لتقليل فجوة الأجور بين الجنسين. فقطاع التكنولوجيا هو مجرد مثال على ذلك. وقد لا تبدي جميع السيدات اهتماما بمثل تلك الوظائف، ولا توجد مشكلة في ذلك. فالفكرة هنا التأكد من عدم تأثر المرأة بالمعايير والتحيزات المتعلقة بالجنسين، ولا سيما بالنسبة للمهتمات بمهن معينة.
تشير النتائج التي توصلنا إليها، إلى أنه في القطاعات التي يهيمن عليها الرجال، قد يكون لتغيير الرسالة المراد إيصالها تأثير كبير في المرأة عندما يتعلق الأمر بعملية اتخاذ قرار يتعلق بمسيرتها المهنية. وهنا يأتي دور قسم الموارد البشرية، وصناع القرار، والمدارس. في تلك الأثناء، ينبغي لنا جميعا أن ننشر الوعي بالتأثيرات الخفية للعادات والهوية الاجتماعية على سلوكيات المرأة.

كاريكاتير

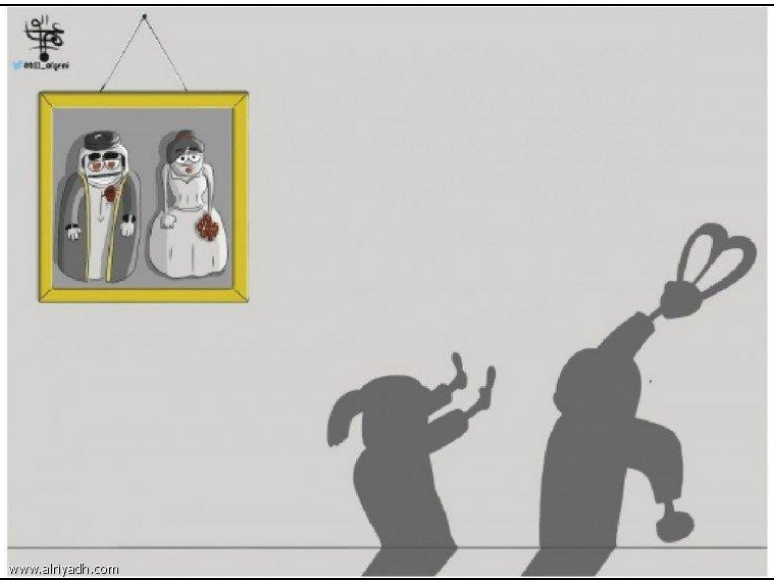	المصدر: جريدة الرياض الخميس 3 شعبان 1439هـ - 19 إبريل 2018م http://www.alriyadh.com/1676145
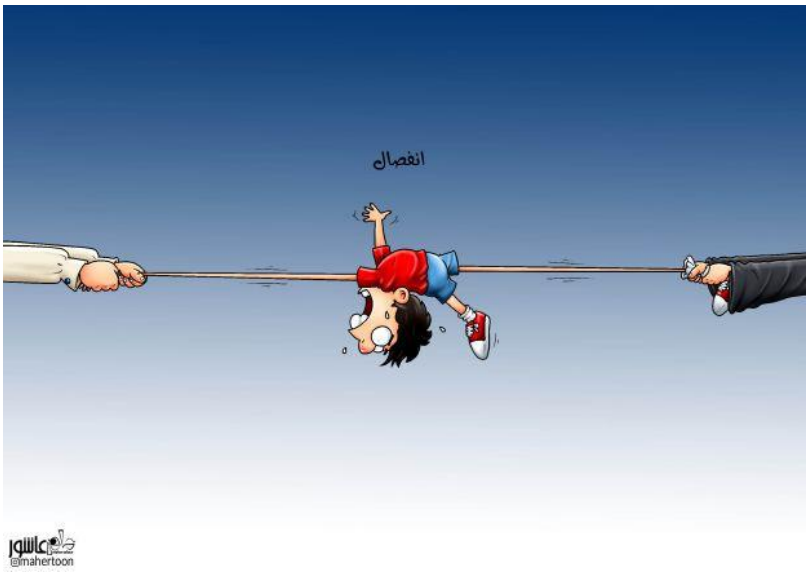	المصدر: جريدة الحياة الخميس 3 شعبان 1439هـ - 19 إبريل 2018م http://www.alhayat.com/Opinion/Maher-Ashor/28921726